4. العوامل المؤثرة في الغابات والحراجة

يتأثر وضع الحراجة في آسيا الغربية والوسطى بعدد من العوامل من داخل القطاع ومن خارجه، وخصوصاً كيفية تجاوب أصحاب المصلحة مع تغير الفرص. وتعكس حالة الغابات والحراجة الحالة العامة للتنمية المجتمعية، والطلب على السلع والخدمات وكيفية إنتاجها. وهناك عدة عوامل تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تطور العلاقة بين المجتمع والغابات. فبعض العناصر يؤثر في حالة الغابات مباشرة: ومنها الغطاء الحرجي، كثافته، جودته، إنتاجه، الطلب على السلع والخدمات. وهناك عوامل أخرى تؤثر بصفة غير مباشرة لأنها تؤثر في قطاعات مثل الزراعة والصناعة. ويمكن بصفة عامة تجميع تلك العوامل في عوامل داخلية (أي ترجع إلى الوضع داخل البلد) وعوامل خارجية (ترجع إلى التطورات الإقليمية والعالمية).

- من العوامل الداخلية الرئيسية التي تؤثر في الغابات والحراجة التغييرات الديموغرافية، سرعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تطور السياسات والمؤسسات، التغيرات البيئية، تطورات العلم والتكنولوجيا.
- وتشمل العوامل الخارجية التغيرات الجيوبولتيكية، الشواغل البيئية العالمية، تغير تنافسية البلدان والمنتجات، ترتيبات التعاون الاقتصادي الإقليمية والعالمية. ويؤثر تزايد الروابط بين البلدان في سياق العولمة في الوضع الداخلي في كل بلد. يُضاف إلى ذلك أنه لّما كان كثير من القضايا البيئية يعبر الحدود بطبيعته فإن العمل أو عدم العمل من جانب بلد ما سيكون له تأثيرات مهمة على بلدان أخرى. كذلك تؤثر التغيرات العالمية في قطاع الغابات، وخصوصاً التغيرات في عمليات الإنتاج والتجهيز والتجارة، تأثيراً مهماً في قطاع الغابات في إقليم آسيا الغربية والوسطى.

ويُحلل هذا الفصل العوامل التي ستؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على أوضاع الحراجة في هذا الإقليم في الخمس عشرة سنة المقبلة.

القوى المحركة الداخلية

أهم العوامل الداخلية في الغابات والحراجة هي:

- التغيرات الديموغرافية؛
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- التغييرات في السياسات والمؤسسات؛
- تطورات العلم والتكنولوجيا.

ونظراً لأن هذه التأثيرات معقدة في طبيعتها يصعب التعرف بصورة منفصلة على علاقة السبب بالنتيجة في أي واحدة من تلك القوى المحركة. ففي داخل أي مجموعة من تلك المجموعات الواسعة يكون لكل مجموعة من المكونات آثار مختلفة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. يُضاف إلى ذلك أن كثيراً منها يعتمد على الزمن مع احتمال كبير للتغير، خصوصاً في الأجل الطويل.

التغيرات الديموغرافية

تؤدي التغيرات الديموغرافية إلى تغيير كبير في الطلب على المنتجات والخدمات الحرجية ولهذا فإنها عنصر مهم يؤثر في المستقبل في الأجل البعيد. ويُلخص الجدول 4-1 التأثيرات المحتملة من متغيرات الديموغرافيا الرئيسية على الغابات والحراجة في إقليم آسيا الغربية والوسطى.

الجدول 4-1
الانعكاسات المحتملة على الغابات والحراجة من المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	الوضع واتجاه التغير	الانعكاس الممكن على الغابات والآجام
عدد السكان والنمو السكاني	عدد السكان يختلف من أقل من مليون إلى 70 مليون في إقليم آسيا الغربية والوسطى.	سيؤدي النمو السكاني، إلى جانب عوامل أخرى، إلى تغيير الطلب على المنتجات الزراعية والحرجية. ومن النتائج المحتملة إزالة الغابات، زيادة جمع حطب الوقود والمنتجات الحرجية الأخرى بطرق شرعية أو غير شرعية.
	معدل النمو السنوي يختلف بين سلبي إلى نحو 3.7 في المائة، ولكن نظراً لاختلافات حجم السكان فإن الزيادة في الأعداد المطلقة تكون أكبر.	حجم الأسواق أمام الأخشاب والمنتجات الخشبية وإمكان تحقيق وفورات الحجم الكبير في صناعات التجهيز. توافر اليد العاملة للحراجة والصناعات الحرجية. تناقص عدد السكان يميل إلى تخفيض الضغط على الأراضي وغيرها من الموارد.
النمو الحضري	نسبة سكان المدن في الإقليم تختلف من 40 في المائة إلى أكثر من 90 في المائة. الهجرة إلى المدن أسرع بكثير من معدل نمو السكان.	تخفيف الضغط المباشر على الأراضي والغابات. تغيرات في نمط الطلب (مثل تغير الطلب على الطاقة ونوع الطاقة المستعملة). زيادة الطلب على تجميل المدن (الغابات الحضرية) وعلى المرافق الترويحية. نقص اليد العاملة في الأنشطة الحرجية.
التركيب العمري	في كثير من البلدان تكون نسبة السكان دون سن 15 سنة نسبة مرتفعة.	زيادة الطلب على فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة. تناقص الاهتمام بالمهن التقليدية، وخصوصاً الزراعة. الهجرة إلى بلدان أخرى.
حالة تنمية الموارد البشرية	معرفة القراءة والكتابة ومستوى التحصيل العلمي يختلفان اختلافاً كبيراً داخل البلدان وفيما بين البلدان.	توافر العمال المهرة وغير المهرة للعمل في الحراجة. الإنتاجية ومستوى الأجور في الحراجة والصناعات الحرجية. القدرة على استنباط تكنولوجيات محسنة وتطبيقها. الوعي بدور الغابات.

السكان والنمو السكاني. يبين الشكل 4-1 التغيرات السكانية بين عامي 1980 و2005 في هذا الإقليم ويُقدم تقديرات حتى عام 2020 (تفاصيل التغيرات السكانية بحسب البلدان معروضة في الملحق، الجدول 4-1). ففي الفترة 1980-2005 زاد سكان الإقليم من نحو 207 ملايين إلى 361 مليوناً. ولما كان متوسط الزيادة السكانية المتوقعة بحسب الإسقاطات هو 2 في المائة فإن الإقليم سيكون فيه 487 مليون نسمة في عام 2020. ولكن عدد السكان ومعدل نموه يختلف اختلافاً كبيراً بين بلدان الإقليم، كما هو واضح في الملحق، الجدول 4-1.

الشكل 4-1
التغيرات السكانية في آسيا الغربية والوسطى

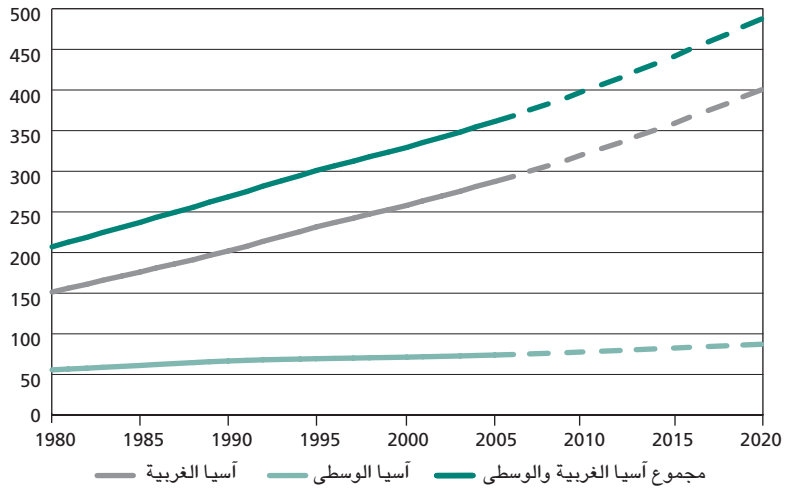

يمثل سكان آسيا الغربية 80 في المائة من سكان الإقليم بأكمله، وهناك ستة بلدان في آسيا الغربية هي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن يجاوز عدد سكان كل منها 20 مليوناً، وتمثل 86 في المائة من سكان الإقليم الفرعي (انظر الملحق، الجدول 3-1). وهذه البلدان هي التي لديها أكبر مساحة من الغابات والآجام في آسيا الغربية (من حيث مجموع المساحة الحرجية). أما في آسيا الوسطى والقوقاز فأكبر بلدين من حيث السكان هما أوزبكستان (عدد السكان يجاوز 26 مليوناً) وكازاخستان (14.8 مليون). وهما سوياً يمثلان 56 في المائة من سكان هذا الإقليم الفرعي. وحجم السكان، مجتمعاً مع كيفية انتشارهم (الكثافة، توزيعهم بين مناطق ريفية وحضرية) والوضع الاقتصادي سيحددان إلى درجة كبيرة الضغط الذي يمكن أن يقع على الأراضي والغابات.

ومعدل نمو السكان مؤشر مهم على الضغط على الغابات في المستقبل. ويقدم الجدول 4-2 صورة عن تباين معدلات نمو السكان في الإقليم. فعدد سكان آسيا الوسطى والقوقاز ينمو بمعدل أقل، والإسقاط المتوقع لنموه هو 0.8 في المائة حتى عام 2020. ولكن في داخل الإقليم تتفاوت معدلات النمو من أرقام سلبية في جورجيا وأرمينيا إلى نحو 2.3 في المائة في طاجيكستان. والمتوقع أن يحدث نمو سكاني بنحو 1.7 في المائة في أوزبكستان حتى عام 2020 وهي أكثر البلاد سكاناً في هذا الإقليم الفرعي.

وبالمقارنة مع ذلك يكون معدل نمو السكان أعلى في آسيا الغربية إذ أن متوسطه نحو 2.1 في المائة وبحلول عام 2020 سيزيد عدد السكان بمقدار 113 مليوناً. وفي مجموعة بلدان آسيا الغربية يتوقع أن يزيد سكان أفغانستان واليمن – وهما بلدان ينتشر فيهما الفقر انتشاراً

كبيراً – بمعدل نمو 3.5 و3.7 في المائة على التوالي. وعلى العكس من ذلك ففي إيران وتركيا، وهما أكبر بلدين من حيث السكان في الإقليم، سيستمر التناقص في معدلات نمو السكان.

والكثافة السكانية وعلاقتها بالأراضي المتوافرة والصالحة للزراعة عنصر مهم يُحدد الضغط على الأراضي والغابات. ومتوسط الكثافة السكانية في الإقليم يتفاوت بين خمسة أشخاص في كل كيلومتر مربع في كازاخستان إلى أكثر من 000 1 في البحرين. ووجود مساحات شاسعة في الإقليم من الأراضي القاحلة وشبه القاحلة غير الصالحة للزراعة يوحي بضغوط كبيرة على الأراضي الصالحة للزراعة التي هي أصلاً محدودة، وكذلك على الغابات والآجام. وإذا كان الدخل من الأنشطة غير الزراعية ضعيفاً فإن هذا الضغط سيكون كثيفاً بوجه خاص إذا لم تكن هناك فرص بديلة للحصول على دخل.

الجدول 4-2
المعدل الجاري لزيادة السكان وتقديرات المستقبل

معدلات نمو السكان	2000–2005	2005–2020
سلبي	أرمينيا، جورجيا، كازاخستان	أرمينيا، جورجيا
منخفض جداً (<0.5%)		كازاخستان
أقل (>0.5–1.0%)	أذربيجان، إيران	أذربيجان
متوسط (>1.0–1.5%)	قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قبرص، لبنان	قيرغيزستان، قبرص، إيران، لبنان، تركيا
مرتفع (>1.5–2.5%)	البحرين، عُمان، تركيا	طاجيكستان، أوزبكستان، البحرين، الكويت، عُمان، قطر
مرتفع جداً (>2.5%)	أفغانستان، العراق، الأردن، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	أفغانستان، العراق، الأردن، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

المصدر: UN, 2005.

المناطق الحضرية. يتفاوت مدى انتشار المناطق الحضرية في الإقليم: ففي آسيا الغربية يعيش 72 في المائة من السكان في مناطق حضرية في حين أن النسبة تبلغ 44 في المائة في آسيا الوسطى والقوقاز. وتوجد فوارق كبيرة في مستويات التحضر الحالية والمقبلة. ففي بعض البلدان مثل البحرين والكويت ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يعيش أكثر من 80 في المائة من السكان في مراكز حضرية. وعلى عكس ذلك ففي أفغانستان واليمن في آسيا الغربية، وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان في آسيا الوسطى يكون السكان ريفيين أساساً إذ أن أكثر من 50 في المائة من المجموع يعيش في مناطق ريفية (Akerlund, 2005). وتختلف انعكاسات عدد السكان الريفيين الكبير على الموارد الطبيعية بحسب توافر الأراضي الصالحة للزراعة، الحصول على المدخلات (بما في ذلك التكنولوجيا) والوصول إلى الأسواق (انظر الإطار 4-1). وفي معظم البلدان الأخرى سيستمر التحضر بمعدل سريع مما يرفع نسبة السكان الحضريين من نحو 58 في المائة في الوقت الحاضر إلى 63 في المائة عام 2020.

الإطار 4-1
السكان الريفيون والاعتماد على الأرض

فيما بين بلدان آسيا الوسطى سيعيش أكثر من 60 في المائة من سكان قيرغيزستان وطاجيكستان في المناطق الريفية. وأما في آسيا الغربية فستبقى اليمن ريفية في الأساس و66 في المائة من سكانها من الريفيين. كما ستظل أفغانستان ريفية أساساً. وهذا يوحي باستمرار الاعتماد على الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات والأشجار، وخصوصاً للحصول على حطب الوقود والمنتجات الحرجية غير الخشبية. وبسبب ارتفاع معدل النمو السكاني في بعض تلك البلدان (مثلاً أفغانستان وطاجيكستان واليمن) ستتفاقم مشكلة استنزاف الموارد، وخصوصاً عند عدم وجود موارد بديلة للعيش خارج القطاع الزراعي أو إذا لم تكن هناك استثمارات كافية لتحسين الإنتاجية الزراعية.

وسيؤثر امتداد المناطق الحضرية في الغابات والآجام بالطرق التالية:

- ستتغير استخدامات الأراضي وكثافة الاستخدام كلما انتقل الناس إلى المناطق الحضرية وبدأوا العمل في قطاعات غير زراعية. ومن شأن ذلك إبطاء تحويل الغابات إلى استخدامات أخرى، وفي بعض الحالات كان هجر الأراضي الزراعية سبباً في إعادة نمو الغابات (كما في قبرص).
- يمكن أن يقل الطلب على الخشب كمصدر للوقود، خصوصاً إذا كانت أنواع الوقود التجارية أرخص ومتوافرة ويمكن الحصول عليها. ولكن ذلك يعتمد على الأسعار النسبية بين مختلف أنواع الوقود وقدرة العائلة على دفع مقابل الوقود الآخر غير الحطب. فإذا توافرت أنواع وقود أرخص يمكن أن يؤدي التحضر إلى زيادة الطلب على الأخشاب كمصدر للطاقة، وخصوصاً الفحم النباتي.
- المتوقع أن يزيد الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية مع توسع قطاعات الإسكان والتجارة. وقد ارتفع الطلب على مواد البناء وزادت الواردات،وخصوصاً بسبب قلة الإمدادات المحلية.
- من نتائج امتداد المناطق الحضرية زيادة الطلب على المساحات الخضراء، وخصوصاً لقيّمها الجمالية والترويحية. ولدى معظم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز تقاليد طويلة من تخطيط المدن، منذ العهد السوفياتي حين كانت المساحات الخضراء داخلة في تخطيط المدينة. كما أن بعض المدن يستثمر أموالاً كبيرة في تحسين البيئة الحضرية وقد كانت هناك استثمارات كبيرة في تحسين نوعية البيئة الحضرية شملت مدن أبو ظبي والبحرين ودبي والكويت والرياض. وأدى نمو الاقتصاد السياحي إلى التشجيع على الاستثمارات في أنشطة التخضير الحضري.

التركيب العمري. التركيب العمري هو متغير ديموغرافي مهم آخر ويؤثر في استخدامات الأراضي وفي الحراجة بصفة مباشرة وغير مباشرة. ويبين الجدول 4-3 توزيع السكان في مختلف المجموعات العمرية في الإقليم.

فبلدان الإقليم، باستثناء بلدان القوقاز، بها أكثر من ثُلث السكان في المجموعة العمرية أقل من 14. وفي بعض البلدان، كما في أفغانستان واليمن، تصل هذه المجموعة إلى نحو نصف السكان. وأما في بلدان آسيا الوسطى فإن طاجيكستان بها نحو 39 في المائة من السكان في المجموعة صفر إلى 14 سنة. وستصبح قضايا مثل تنمية الموارد البشرية والعمالة حاسمة في العقدين المقبلين عندما تصل المجموعات الشابة إلى سن العمل.

الجدول 4-3
توزيع السكان بحسب فئات العمر

الإقليم	عمر أقل من 14		عمر 15 إلى 65		أكثر من 65	
	النسبة المئوية من السكان	النطاق	النسبة المئوية من السكان	النطاق	النسبة المئوية من السكان	النطاق
آسيا الوسطى	36	28–42	59	54-66	5	3-7
القوقاز	26	22–31	64	63-66	9	6-12
شبه الجزيرة العربية	33	26–48	65	49-74	2	1-3
بلدان أخرى في آسيا الغربية	36	23–47	59	50-66	5	3-11

المصدر: UN, 2005.

وفيما يلي بعض الانعكاسات:

- بحسب مستوى التعليم والاحتكاك ببقية العالم سيكون للجيل الأصغر تصورات مختلفة عما كان عليه الحال في الأجيال السابقة وبصفة عامة يتناقص الاهتمام بالزراعة وغيرها من المهن قليلة الأجر المضنية (بما في ذلك الحراجة). ومن نتائج الهجرة إلى المدن أن الشبان يحجمون عن دخول القطاع الزراعي ويسعون إلى العمل في المناطق الحضرية.
- ولكن هناك بلداناً تقل فيها مثل هذه الفرص، فيزداد الاعتماد على الأرض. وبسبب تفتت الأراضي الزراعية المحدودة يتناقص الدخل الزراعي ويظل الفقر مستمراً. ويمارس الناس جمع المنتجات الحرجية، وخصوصاً الحطب والمنتجات غير الخشبية، وذلك بصورة غير مشروعة في أغلب الحالات، ويصبح هذا النشاط مصدراً مهماً للدخل.
- سيكون توفير العمل بأجر مشكلة كبرى في البلدان التي يرتفع فيها معدل التحضر. فيرغب كثير من الحكومات، وخصوصاً في بلدان النفط التي كانت تعتمد على العمالة الوافدة أن تقلل هذا الاعتماد بتعزيز فرص العمل أمام سكانها المحليين. وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار في تنمية الموارد البشرية. وقد أدى نقص العمالة الجذابة والمنتجة إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وإلى ظهور التطرف، مما له تأثيرات خطيرة منها تقويض التقدم[4].

تنمية الموارد البشرية. أبرزت الدراسات الحديثة الوضع الحرج في تنمية الموارد الحرجية في الإقليم (UNDP, 2005) فبالإضافة إلى بعض العناصر التقليدية مثل معدل معرفة القراءة والكتابة وارتقاب العمر والوفيات ووفيات الأطفال هناك عناصر أخرى مثل مشاركة المرأة في العمل، والقيد في

[4] جاء في الفصل 3 أن بلداناً عديدة في الإقليم لديها إمكانيات كثيرة لتنمية السياحة. ولكن الأمن والاستقرار السياسي هما عاملان رئيسيان لنمو السياحة. وقد شهدت السنوات الأخيرة بوجه خاص استهداف السياحة من جانب المتطرفين كوسيلة لزعزعة الاقتصادات.

المستويات الثانوية في التعليم، وهي كلها توفر نظرة عامة إلى تنمية الموارد البشرية. فباستثناء بلدان قليلة مثل أفغانستان واليمن نجح كثير من البلدان في تحسين حالة معرفة القراء والكتابة وارتقاب العمر ووفيات الأطفال ووصلت المعدلات إلى ما يفوق المتوسط العالمي بكثير وإلى ما يجاوز الكثير من أرقام البلدان النامية. ولكن في كثير من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز تدهور الوضع بعض الشيء في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي. ويتفاوت مستوى اشتراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية تفاوتاً كبيراً ولكنه محدود في كثير من البلدان، وإن كانت هناك إشارات على بعض التغير.

وتحسين الحصول على المعلومات، الذي أصبح ميسراً بعد تطور تكنولوجيا الاتصالات، من شأنه أن يغير الوضع. وهناك حكومات كثيرة تستثمر المزيد في تنمية الموارد البشرية. ويتجه اهتمام خاص إلى تمكين المرأة، وقد عدّل كثير من البلدان الدستور بما يسمح باشتراك المرأة في الحياة، ولا شك أن الوضع سيتغير في العقد المقبل وما بعده.

نظرة عامة إلى تأثير التغيرات الديموغرافية. يعتمد تأثيرها على الغابات والآجام اعتماداً كبيراً على التفاعل مع عوامل كثيرة أخرى. ففي كثير من البلدان تكون كثافة السكان عالية جداً بالنسبة إلى الأرض. وهناك عدة بلدان – وخصوصاً في شبه الجزيرة العربية وفي آسيا الوسطى والقوقاز – تحصل على الحصة الرئيسية من دخلها من استخراج الوقود الأحفوري وإدارته وهي ليست معتمدة بدرجة كبيرة على الأراضي كمصدر للدخل. وفي مقابل ذلك هناك بلدان لديها أراضٍ محدودة صالحة للزراعة وكثافة سكانية عالية ونسبة عالية من السكان في الريف ونسبة عالية من السكان في المجموعة الشابة مع استثمارات محدودة في تنمية المهارات. وما لم تحدث استثمارات كبيرة في تحسين المهارات فمن المحتمل أن يستمر استخدام الأراضي على نطاق واسع مما سيكون له تأثيرات سلبية على الغابات والآجام والمراعي.

التغيرات الاقتصادية

تشمل التغيرات الاقتصادية عدة عناصر مترابطة فيما بينها ولكن العناصر التي لها أكبر تأثير على الغابات والحراجة هي نمو الدخل وتوزيعه (وهو الذي يحدد مستوى الفقر) والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد (وهي التي تحدد التغيرات في مصادر الدخل). ويبين الجدول 4-4 طبيعة هذه الانعكاسات.

الناتج المحلي الإجمالي. فيما يتعلق بالدخل القومي تعتبر آسيا الغربية والوسطى في وضع أحسن من أقاليم نامية أخرى ولكن، رغم أن الإقليم يضم نحو 6 في المائة من سكان العالم فإن حصته في مجموع الناتج المحلي في العالم هي 3.3 في المائة فقط. وفي عام 2004 كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الإقليم نحو 7 200 دولار (انظر الملحق، الجدول 7). ويأتي جزء كبير من ثروة الإقليم من استغلال النفط والغاز الطبيعي وتجهيزهما وما يتصل بذلك من استثمارات في الصناعات والبنية الأساسية والتجارة والخدمات المتصلة بذلك. وفي فترة ما بعد عام 1980 زادت سرعة استغلال النفط والغاز الطبيعي زيادة كبيرة كما زاد نمو الاقتصاد بنفس الدرجة (الشكل 4-2). ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه ما دامت أسعار النفط باقية على ارتفاعها.

وهناك استثناء من الاتجاه التصاعدي العام هو بلدان آسيا الوسطى والقوقاز إذ تناقصت إيراداتها بدرجة كبيرة بعد الاستقلال وما زال بعضها لم يصل بعد إلى مستوى إيرادات ما قبل الاستقلال. وفي عام 2004 كانت أرمينيا وجمهورية أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان هي الوحيدة التي ارتفع فيها دخل الفرد عن مستويات 1990 في حين أنه ظل دون ذلك في جميع البلدان الأخرى. ولكن هناك دلائل على الانتعاش وخصوصاً في البلدان التي لديها احتياطات كبيرة من الوقود الأحفوري.

الجدول 4-4
الانعكاسات المحتملة على الغابات والحراجة من المتغيرات الاقتصادية

المتغيرات الاقتصادية	الوضع واتجاه التغير	الانعكاس الممكن على الغابات والآجام
نمو الناتج المحلي الإجمالي	يختلف حجم الاقتصاد ودخل الفرد اختلافاً كبيراً في الإقليم. والاقتصادات الثلاثة الأكبر هي تركيا (300 مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (250 مليار) وإيران (160 مليار). وفي بلدان كثيرة يختلف الناتج المحلي من 10 مليارات إلى 20 ملياراً. كما يختلف معدل نمو الاقتصاد وفي السنوات الأخيرة سجلت بعض الاقتصادات نمواً سريعاً وكان ذلك في كثير من الحالات بفضل استغلال النفط والغاز الطبيعي.	الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية وحجم الأسواق إمكانية رفع الإيرادات الضريبية من جانب الحكومات والاستثمار في الحراجة
دخل الفرد	عام 2004 كان دخل الفرد في الإقليم 231 7 دولاراً (860 3 في آسيا الوسطى و601 10 في آسيا الغربية). وفي كل إقليم فرعي هناك اختلافات كبيرة في الدخل الفردي. وقد تكون هذه الاختلافات مرتفعة جداً مثلاً نحو ستة أمثال بين طاجيكستان وكازاخستان و25 مثلاً بين اليمن والبحرين	الطلب العائلي للأخشاب والمنتجات الخشبية الطلب على الخدمات البيئية من الغابات (وخصوصاً الخدمات الترويحية) والرغبة والقدرة على دفع مقابل هذه الخدمات. الرغبة في الاستثمار في صون الغابات والأشجار وإدارتها.
توزيع الدخل وانتشار الفقر	هناك اختلال كبير في توزيع الدخل في معظم البلدان،ولما كانت الدخول منخفضة فإن ذلك يؤدي إلى انتشار الفقر على مستويات مرتفعة في بلدان كثيرة. وغالباً ما يؤدي الفقر في الريف إلى شدة الاعتماد على الموارد الطبيعية (وخصوصاً للحصول على الحطب والأعلاف والأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية) من أجل الاستهلاك المنزلي والحصول على دخل	احتمال كبير لجمع المنتجات الحرجية بصورة غير شرعية بسبب الفقر عدم قدرة المزارعين وبقية مديري الموارد على الاستثمار في إدارة الموارد بطريقة مستدامة
التغيرات الهيكلية في الاقتصاد	تتضاءل الأهمية الاقتصادية للقطاعات الأولية في عدد من البلدان ولكن في بلدان أخرى تظل الزراعة وتربية الحيوان نشاطاً مهماً يؤدي إلى الضغط على الأراضي. واستطاع عدد كبير من البلدان تنويع مصادر الإيرادات وحدث انخفاض كبير في مساهمة الزراعة وتربية الحيوان	تقليل الضغط على الأراضي وفي بعض الحالات هجر الزراعة بسبب التحول عن أنشطة القطاع الأولي، مما يخلق إمكانية لإعادة إحياء الغابات تناقص الاعتماد على المهن التقليدية وخصوصاً الزراعة

الشكل 4-2
التغيرات في إجمالي الناتج القومي الحقيقي في آسيا الغربية والوسطى

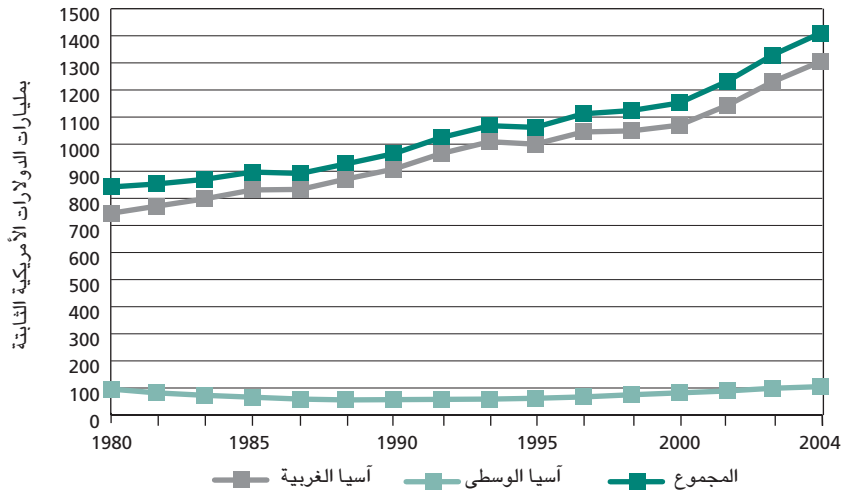

مستقبل نمو الاقتصادات في الأجل الطويل. تختلف احتمالات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بحسب مستوى الاستثمارات، وبحسب الإنتاجية والتنافسية بين البلدان في إنتاج سلع وخدمات للأسواق المحلية والعالمية (انظر الإطار 4-2). والمتوقع أن ينمو بعض البلدان بسرعة في حين أن بعضها قد يظل متخلفاً بسبب عدة عوامل. ويمكن تقسيم الوضع العام كالتالي:

- تعتمد بعض بلدان الإقليم (مثل البحرين وإيران والعراق والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان) اعتماداً كبيراً على إيرادات استخراج الوقود الأحفوري وتجهيزه وتجارته. وهذا القطاع فيه تقلب كبير ولا مفر من حدوث بعض التصحيح للأسعار المرتفعة الآن ولكن أسعار النفط والغاز ليس من المحتمل أن تتناقص بدرجة كبيرة في المستقبل المنظور وخصوصاً بسبب الطلب المتزايد من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند. إذا كانت الزيادات الأخيرة في أسعار النفط ربما تشجع على الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة فإن سيادة النفط كمصدر للدخل لن تتضاءل في العقدين المقبلين. وهذا يوحي بأن النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط والمصنّعة لـه سيظل عالياً، ما لم تحدث نزاعات وعدم استقرار سياسي.
- نوعّت بلدان كثيرة قاعدتها الاقتصادية ووضعت استثمارات كبيرة في تنمية قطاع الخدمات. وبوجه خاص يُقلل عدد من البلدان المنتجة للنفط، ومنها إيران والإمارات العربية المتحدة، من اعتماده المباشر وغير المباشر على إيرادات النفط. وفي آسيا الوسطى تعمل كازاخستان على التركيز على تطوير قاعدة اقتصادية متنوعة (انظر الإطار 4-3). وقد نجحت بلدان أخرى في تنويع اقتصاداتها مثل قبرص ولبنان وتركيا. وتعتمد آفاق التنمية الاقتصادية اعتماداً كبيراً على تنافسيتها في المجال العالمي.

- هناك عدد من البلدان ليست لديها الموارد الهامة مثل الوقود الأحفوري وليس لها قاعدة اقتصادية متنوعة وعلى ذلك فإنها ستستمر في الاعتماد على الزراعة وتربية الحيوان. كما أن ضعف الإيرادات لا يشجع على الاستثمار في رأس المال البشري. ولهذا فإن آفاق التنمية الاقتصادية السريعة غير مؤكدة إلى حد ما. وحتى إذا كان النمو الاقتصادي سريعاً فليس من المحتمل أن تجتذب الحراجة استثمارات نظراً لوجود أولويات أخرى.

الإطار 4-2
الاستثمار والنمو الاقتصادي في آسيا الغربية

العوامل الرئيسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي هي الاستثمارات الإجمالية، وتكوين رأس المال المادي، والكفاءة. وبين عامي 1975 و1998 كان معدل الاستثمار المالي (أي إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) يبلغ في المتوسط 24 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. على العموم كان هناك تناقص طويل الأجل في الاستثمار الإجمالي في آسيا الغربية من نحو 27.3 في المائة في فترة 1975-1980، إلى 25.1 في المائة في الفترة 1980-1990 ثم إلى 21.9 في المائة في فترة 1990-1998. وهناك عامل آخر هو كفاءة استخدام رأس المال أو الإنتاجية، وهو ما يظهر في المعدل التراكمي للإنتاج الرأسمالي. وبصفة عامة كان المعدل التراكمي للإنتاج الرأسمالي مرتفعاً في معظم البلدان. ولكن الدراسات تفيد من الآن أن إنتاجية العمل ستكون منخفضة جداً. وجميع هذه العوامل تدل على أن الآفاق الطويلة الأجل أمام النمو تدور أساساً حول أسعار النفط وأن البلدان التي لديها إيرادات محدودة من النفط ستكون آفاقها أقل إشراقاً.

توزيع الدخل والفقر. رغم أن الإقليم أحسن نسبياً من الناحية الاقتصادية بالمقارنة مع أقاليم أخرى فإن الفقر ما زال منتشراً في عدة بلدان وينشأ بدرجة كبيرة من انخفاض الدخل وتوزيعه غير المتوازن. وتكشف دراسات دخل الأسرة أن حصة مجموعات الدخل المنخفض التي تبلغ نسبتها 20 في المائة هي 6 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن مجموعة الدخل المرتفع التي تبلغ نسبتها 20 في المائة تصل حصتها إلى 49 في المائة. وهذا التفاوت في الدخل يعني استمرار الضغط على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات والأشجار.

وبخروج الدولة من الإدارة الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي زادت بدرجة كبيرة اختلالات الدخل في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز. ولكن نظراً لعدم وجود إطار من المؤسسات الفعالة للإشراف على هذه العملية والمحافظة على المصلحة العامة أدت الخصخصة في كثير من الحالات إلى إثراء القلة وإلى مزيد من اختلالات الدخل. وهي قد أثرت بوجه خاص على قطاع الغابات بعدة طرق خصوصاً لأن فقراء الناس زاد اعتمادهم على الموارد المجانية المفتوحة في الغابات والأشجار.

التغيرات الهيكلية في الاقتصاد. التغيرات الهيكلية، وخصوصاً تغيرات الأهمية النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وبالذات في الزراعة (وتربية الحيوان) من حيث الدخل والعمالة، لها أهمية حاسمة في فهم القضايا الزراعية والحرجية. ورغم أن القيمة المضافة من الزراعة إلى الناتج

المحلي الإجمالي في بلدان آسيا الغربية والوسطى تختلف بدرجة كبيرة (انظر الإطار 4-4) فإن الاتجاهات العامة هي نحو تناقصها خصوصاً مع توسع القطاعات الأخرى مثل استخراج الوقود الأحفوري والمعادن وتوسع قطاعي الصناعات والخدمات (FAO, 2005). وسيتحدد التفاعل بين الزراعة والغابات في الإقليم بالعوامل التالية:

- انتشار الأراضي الجافة يوحي بأن التوسع الزراعي في المستقبل سيتحدد بدرجة كبيرة بالاستثمارات في إنشاءات الري. فالنقص الحاد في المياه وتعقد ترتيبات اقتسام المياه، تبرز صعوبة التوسع في الري. وقد تكون هناك بعض استثناءات مثل حالة كازاخستان حيث توجد مساحات كبيرة صالحة للزراعة لم تستخدم بعد، أو سياسات الزراعة وتربية الحيوان التي لها تأثيرات سلبية على الغابات والآجام كما في المملكة العربية السعودية (انظر الإطار 4-5).
- الإعانات الحكومية ستكون عنصراً آخر يؤثر على التوسع الزراعي في الإقليم. فبعض البلدان التي كانت تدعم التوسع الزراعي دعماً قوياً بإعانات مباشرة وغير مباشرة أصبحت تراجع الآن هذه الإعانات وفي بعض الحالات أوقفتها أو خفضتها. ومن شأن التوسع في سياسات تقوم على السوق واستبعاد الإعانات أن تصبح الزراعة غير مجدية. كما أن الإعانات الزراعية في الأقاليم الأخرى (وخصوصاً أوروبا) والقيود على النفاذ إلى الأسواق قد تؤثر تأثيراً سلبياً على تنافسية الإنتاج الزراعي في كثير من بلدان آسيا الغربية والوسطى. وسيعتمد التوسع في الزراعة التجارية في هذا الإقليم في المستقبل، إلى حد ما، على قضايا مثل أسعار المدخلات والإنتاجية والتنافسية، وبالأخص على تغيرات السياسة الزراعية في أوروبا وغيرها من الأقاليم.
- حراك السكان وسرعة التحضر هما عاملان مهمان في تقرير أهمية الزراعة. فقلة فرص الحصول على دخل ستشجع مزيداً من الشبان على الهجرة نحو المناطق الحضرية وعلى ذلك سيستمر تدهور الزراعة.

الإطار 4-3
كازاخستان: النمر الآسيوي المقبل

كان الناتج المحلي الإجمالي في كازاخستان ينمو باستمرار بمعدل يجاوز 10 في المائة سنوياً في السنوات الخمس الأخيرة. وأصبح البلد الآن في مقدمة الجيل الثاني من النمور الآسيوية. والزيادة الجارية الآن في أسعار النفط والغاز ستُساعد بلا شك على تقوية اقتصاد مزدهر أصلاً ولكن الأرباح السريعة من دولارات البتروكيميائيات ليست هي السبب الوحيد وراء المعجزة الاقتصادية في كازاخستان. فقد استطاعت كازاخستان أن تجتذب رأس مال أجنبي يفوق في معدله الفردي ما حدث في أي بلد آخر في آسيا وأوروبا الشرقية. كما أنها استطاعت تنويع اقتصادها وأعادت استثمار إيرادات النفط والغاز في عدد من القطاعات المهمة. يُضاف إلى ذلك أنها بذلت جهوداً للارتباط مع الاقتصادات ذات الأداء العالي، وخصوصاً الصين. وعند إعادة فتح طريق الحرير تستعد كازاخستان لتحتل مركز أهم وصلة برية بين الصين وأوروبا.

المحركات الاقتصادية الأساسية: نظرة عامة. يؤثر الوضع الاقتصادي العام على الغابات والحراجة بالطرق التالية أساساً:

- سيكون النمو الاقتصادي في الإقليم متبايناً، وكذلك توزيع ثمرات هذا النمو، مما يؤثر في قدرة مختلف الوحدات الفاعلة على الاستثمار في الحراجة ويؤثر في الطلب على السلع والخدمات الحرجية. وفي عدد من البلدان سيظل الاعتماد على الأرض وسائر الموارد الطبيعية قائماً وسيؤدي انخفاض الدخول إلى تثبيط الاستثمار في إدارة الغابات.
- وحتى عندما تستطيع الحكومة وغيرها من الوحدات الفاعلة أن تحصل على دخل كبير فربما لا تكون الحراجة موضع اهتمام على سبيل الأولوية. ففي المراحل الأولى من النمو الاقتصادي تميل معظم الجهود إلى الاتجاه نحو تحسين البنية الأساسية الاجتماعية والمادية – الصحة، التعليم، النقل – ولا تحصل الحراجة إلا على اهتمام قليل. وحتى عندما يتزايد الدخل تميل الاستثمارات الأولية إلى التركيز على أنشطة تولد عائدات عالية، وربما لا تكون الحراجة مجالاً ذا أولوية. فمثلاً يشهد بعض البلدان ازدهاراً في الاستثمار العقاري وحتى مع توافر سيولة كبيرة لا تستطيع الحراجة أن تجتذب الاستثمارات. وكثيراً ما أدى تزايد الاستثمار في العقارات إلى إزالة الغابات والآجام القريبة من المراكز الحضرية.
- تعتمد آفاق الغابات والحراجة في الأجل الطويل على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وخصوصاً مدى الاعتماد على الزراعة وتربية الحيوان للحصول على دخل وفرص عمل. وهناك بعض البلدان، مثل قبرص، أدت التغيرات الهيكلية فيها إلى تقليل الضغوط على الأراضي مما سمح بانتعاش الغابات.

الإطار 4-4
أهمية الزراعة في اقتصادات آسيا الغربية والوسطى

في إقليم آسيا الغربية تتفاوت حصة القيمة المضافة من الزراعة إلى إجمالي الناتج المحلي بين أقل من 1.0 في المائة في الكويت إلى أكثر من 22 في المائة في الجمهورية العربية السورية. وأما في تركيا وجمهورية إيران الإسلامية، وهما أكبر بلدين مكتظين بالسكان في الإقليم، فهي 13.8 في المائة و18.6 في المائة على التوالي. وتزيد نسبة القيمة المضافة من الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز عن ذلك بكثير فتبلغ 9 في المائة في كازاخستان وأكثر من 37 في المائة في قيرغيزستان. وفي عدة بلدان تتجاوز القيمة المضافة من الزراعة رُبع الناتج المحلي الإجمالي كما في أرمينيا وطاجيكستان وتركمانستان

المصدر: FAO, 2005b.

ولهذا ففي كثير من البلدان يُحتمل أن تظل الاستثمارات منخفضة في قطاع الغابات، حتى مع تحسن الوضع الاقتصادي. ويؤدي انخفاض الدخل في بعض بلدان الإقليم إلى استمرار الاعتماد على الزراعة وتربية الحيوان والغابات. وفي الوقت نفسه فإن هذه الدخول المنخفضة تُقلل من إمكانية الاستثمار في الإدارة المستدامة وينتهي الأمر باستنزاف الموارد.

الإطار 4-5
التغيرات في الزراعة وتربية الحيوان في المملكة العربية السعودية

في العقود الأربعة الماضية شهدت المملكة تغيرات كبيرة في مجتمع الزراعة والرعي. فقد أدى ظهور فرص عمل جديدة إلى تغيير المهن. وفيما يلي بعض التغيرات التي أثرت في الغابات والمراعي:

- سهولة نقل الحيوانات إلى مناطق الرعي وتوفير المياه بعد نقلها لمسافات طويلة أديا إلى الرعي بكثافة كبيرة جداً مما لم يترك مجالاً للنظام حتى يستعيد حيويته؛
- ظهور فرص عمل جديدة شجع كثيراً من الناس على ترك المهن التقليدية. وبدأ العمال الوافدون يحتلون مكان السابقين دون أن تكون لديهم أي معرفة بالظروف الإيكولوجية وغيرها من المسائل؛
- رفع أصحاب القطعان من حجم القطعان لمواجهة زيادات تكاليف الإنتاج. وعلى ذلك فرغم تناقص عدد السكان الرحّل في التسعينات زاد عدد الحيوانات.

المصدر: FOWECA country outlook paper, Saudi Arabia.

التطورات السياسية والسياسات والمؤسسات

تؤثر التغيرات في السياسة والمؤسسات تأثيراً أساسياً على أنماط استخدام الموارد الطبيعية لأنها تؤثر في تصرفات الناس واستجابتهم. وقد شهد إقليم آسيا الوسطى والغربية تغيرات سياسية عميقة في العقدين الأخيرين. فكان انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال بلدان آسيا الوسطى والقوقاز واحداً من أهم التطورات. وتمر آسيا الغربية بتطورات سياسية قد تكون بطيئة ومتباينة ولكن الترتيبات الديمقراطية أخذت تضرب بجذورها في تلك البلدان. وهذه التغيرات تؤثر في السياسات والمؤسسات وتغير من تفاعل الناس مع الموارد الطبيعية. ومن التطورات المهمة التي لا بد من النظر فيها عند تقييم مستقبل قطاع الغابات في الأجل الطويل:

- التغيرات الاجتماعية، وخصوصاً نشوء الحكومات الديمقراطية؛
- اللامركزية واشتراك المجتمع المحلي؛
- اشتراك القطاع الخاص في إدارة الموارد؛
- دور منظمات المجتمع المدني في التأثير في سياسات القطاعين العام والخاص.

التغيرات السياسية والتمكين. المناخ السياسي في بلد ما هو عنصر أساسي يؤثر في كل شيء تقريباً، ولهذا فإن له أهميته عند تقييم مستقبل قطاع الغابات. ويتميز إقليم آسيا الغربية والوسطى بوجود طائفة واسعة من النُظم السياسية من حكومات منتخبة بعملية ديمقراطية إلى حكومات سلطوية. وقد تكون التغيرات بطيئة ولكنها بدأت بالفعل وأدت إلى زيادة اشتراك الناس في صنع القرارات الحكومية (انظر UNDP, 2002). وقد جاء انهيار الاتحاد السوفياتي بتغير كبير في آسيا الوسطى والقوقاز وإن كانت المرحلة الانتقالية أبعد ما تكون قد انتهت، ولا تزال نُظم الحكم المركزية موجودة في عدد من البلدان (انظر الإطار 4-6).

الإطار 4-6
مرحلة الانتقال السياسي في آسيا الوسطى والقوقاز

في أوائل التسعينات من القرن الماضي، ورغم انهيار النظام الاشتراكي في الإقليم، لم يكن هناك فهم كبير للترتيبات البديلة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وأمكن ترجمة فهم الديمقراطية إلى انتخابات حرة. وأما بقية خصائص الديمقراطية مثل حكم القانون ووجود مجتمع مدني قوي فظلت غير متطورة. فكان هناك إذن فراغ سياسي استطاع نظام الحكم المركزي أن يملأه بسرعة. فكانت أغلبية رؤساء الجمهوريات الأوائل في البلدان الناشئة حديثاً هم من الحكام الشيوعيين السابقين. وكانت التغيرات الأولية في نظام الحكم بطيئة جداً لأن القادة الجدد كان يقولون إن الانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق يجب أن يسير بالتدريج ويقول القادة إن الجمهور بصفة عامة ليس مستعداً لإصلاحات سريعة ولهذا فإن أسلوب من القمة إلى القاعدة هو الذي كان سائداً.

المصدر: Osepashvili, 2005.

الإطار 4-7
المشاركة السياسية في البلدان العربية

لا تزال المشاركة السياسية في البلدان العربية ضعيفة، وهو ما يظهر في عدم وجود تمثيل ديمقراطي حقيقي وفي فرض قيود على الحريات. وفي الوقت نفسه زادت تطلعات الناس إلى مزيد من الحرية ومزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات، وتأججت هذه التطلعات بارتفاع الدخل والتعليم وتدفق المعلومات. وأدى عدم التوافق بين التطلعات والإنجازات في بعض الحالات إلى الشعور بالاغتراب وما ينشأ عنه من شعور باللامبالاة والاستياء. وينبغي أن يكون علاج هذه الأوضاع مسألة ذات أولوية عند القادة.

المصدر: UNDP, 2002.

وقد تبنى عدد من بلدان آسيا الغربية الآن العمليات الديمقراطية والمتوقع أن يكون لهذا تأثير متزايد على إدارة الموارد الطبيعية. ومع تحسن الحصول على المعلومات يكون هناك حافز إلى التغير مما يخلق الشروط الضرورية لتوسيع المشاركة. وستحدث التغيرات بسرعة أكبر في البلدان التي بها نسبة كبيرة من الشبان الذين لديهم قيم وتطلعات مختلفة. وتشير جميع الدلائل إلى استمرار التغيرات السياسية في الإقليم (الإطار 4-7). مما يمهد الطريق للجمهور لأداء دور متزايد الأهمية في صنع القرارات، بما في ذلك قرارات إدارة الموارد الطبيعية. وقد بدأت السياسات والتشريعات في قطاع الغابات وخارجه بالفعل في التغير كنتيجة للتغيرات السياسية الأوسع، وسيكون لاستمرار الجهود في هذا الاتجاه تأثير كبير على الغابات والحراجة (انظر الإطار 4-8).

اللامركزية ومشاركة المجتمع المحلي. تتحقق زيادة اشتراك المجتمع المحلي في إدارة الموارد نتيجة لتغيرات أوسع في السياسات والمؤسسات وهو اشتراك لا زال في مراحله الأولى. فقد كان لمعظم البلدان تاريخ طويل من ترتيبات إدارة الموارد على مستوى المجتمع المحلي، وخصوصاً في

استخدام أراضي المراعي. ولكن هذه الترتيبات التقليدية لم يمكن استدامتها لأسباب عديدة تشمل عدم قدرة نُظم الإدارة المجتمعية على التكيف مع التغيرات ومع السياسات الحكومية. وكان ذلك واضحاً بوجه خاص في آسيا الوسطى والقوقاز تحت نظام التخطيط المركزي والأسلوب الجماعي في الزراعة وتربية الحيوان أثناء الفترة السوفياتية.

وتوجد في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ثلاثة مستويات أساسية من الحكم: المركزي والإقليمي والمحلي (إدارات المقاطعات والمدن والقرى). وفي العادة تكون مجالس التمثيل المحلي منتخبة في حين أن رؤساء الإدارات الإقليمية والمحلية التنفيذيين يعينون مباشرة من الحكومة المركزية. والتفاعل بين الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية هو في الأساس رئاسي لأن معظم القرارات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك القرارات ذات الأهمية المحلية، تُتخذ على المستوى الوطني (Osepashvili, 2005). ورغم أن حكومات كثيرة عبرت عن عزمها تخويل مزيد من الحقوق والمسؤوليات للسلطات المحلية فإن هذا لم يترجم بعد إلى عمل فعلي. وغالباً ما يكون تخويل المسؤوليات قد تم ولكن تخويل السلطات والموارد لم يتحقق.

الإطار 4-8
الإطار القانوني للمشاركة الشعبية في إدارة الغابات في آسيا الوسطى*

نقحت جميع البلدان الإطار القانوني لقطاع الغابات أثناء التسعينات وأدخلت درجات مختلفة من الاتجاه نحو اقتصاد السوق. وتضع أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وطاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان تعريفاً للموارد الحرجية على أنها ملك الدولة حصرياً. ويمكن تقسيم مسؤولية الإدارة بين مختلف وكالات حكومية على المستوى المركزي وفي بعض الحالات على مستوى الحكومات المحلية أو المؤسسات الحكومية ... وتعمل طاجيكستان على تحويل أراضي الرعي المتدهورة (التي يمكن فيها غرس الأشجار) إلى أطراف غير حكومية. وجرت قيرغيزستان وأوزبكستان إدارة غابات المجتمع المحلي بموجب عقود تأجير أراضي غابات الدولة لمدد طويلة الأجل.

المصدر: Savcor Indufor, 2005.

* *ملحوظة:* هذه الدراسة لا تشمل كازاخستان ولا تركمانستان

وباستثناء قبرص وتركيا لا تزال مبادرات إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الحرجية والأشجار محدودة في آسيا الغربية. ومن الجهود الملحوظة في ذلك إنشاء تعاونيات الغابات القروية في تركيا وفقاً للقانون رقم 2924 (1983) بشأن تنمية الغابات القروية (انظر الإطار 4-9). ودور هذه التعاونيات هو حصد الأخشاب؛ وبعد ذلك ليس لها صوت كبير في كيفية إدارة الغابات أو في أسعار المنتجات الحرجية. ولكن المتوقع إدخال تغييرات مع احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وبصرف النظر عن قضايا السياسات والمؤسسات ستظل قيود الموارد تحد من اشتراك المجتمع المحلي في إدارة الغابات والأشجار، وخصوصاً بسبب انخفاض الإنتاجية والدخل المستمد من الغابات وبسبب تغلب المنافع التي لا تدخل السوق والتي يجب تقديمها بصورة جماعية. وقد تجد

المجتمعات المحلية الفقيرة أن هذا أمر صعب بوجه خاص ويتطلب دعماً مالياً وفنياً وإدارياً من الحكومات وغيرها من المنظمات حتى يمكن الاستمرار في الأساليب التشاركية.

تطور القطاع الخاص. بعد الانتقال من التخطيط المركزي عمل عدد من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز على تنشيط اشتراك القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية الرئيسية. ورغم خصخصة بعض أصول الدولة ومؤسساتها فإن سرعة هذه الجهود ونتائجها كانت متباينة. وفي كثير من الحالات لم تطبق الخصخصة بمعناها الحقيقي، وخصوصاً التي تسير في عملية تنافسية من أجل تعزيز الكفاءة (انظر الإطار 4-10). وكان اشتراك القطاع الخاص في الحراجة، وخصوصا في إدارة الغابات (انظر الملحق، الجدول 8) محدودا للسببين التاليين:

- انخفاض الإنتاجية وارتفاع التكاليف يقللان من معدل العائد بالمقارنة مع خيارات الاستثمارات البديلة؛
- معظم منافع الغابات والأشجار في الإقليم هي من المشاعات العامة، وخصوصاً خدماتها البيئية. ولما كانت قيمة المشاعات العامة لا تُدرج في الحسابات وليس لها أسواق أو تكون أسواقها ضعيفة فليست هناك حوافز تدفع ملاك الغابات إلى إدارتها.

الإطار 4-9
التعاونيات القروية في تركيا

توجد في تركيا تعاونيات زراعية في القرى عددها 948 4 ويبلغ عدد أعضائها 936 684 عضواً، وكان من هذه القرى 199 3 قرية حرجية في نهاية عام 2001.

وتتمتع تعاونيات غابات القرى بحقوق وامتيازات خاصة نص عليها قانون الغابات منذ السبعينات. فتنص المادة 40 من القانون على أن تلك التعاونيات لها الأولوية في الحصول على فرص عمل في إنتاج الأخشاب، بما يتفق مع خطط الإدارة التي تضعها منظمة غابات الدولة. ويحصل القرويون أو أعضاء التعاونيات الإنمائية القروية على أجر بحسب سعر الوحدة المحدد سلفاً. وتنص المادة 34، بعد تعديلها عام 2000، على دفع علاوة إلى جانب أجر العمل، تكون نسبتها 10 في المائة عند العمل في أعمال حصد الأخشاب وعلى أن 25 في المائة من الجذوع المنقولة إلى المستودع يجب أن تُباع إلى التعاونيات بسعر يقل بنسبة 20 في المائة من متوسط أسعار المزادات. وهذه الحقوق القانونية توفر فرصاً إضافية للحصول على الدخل كما تحقق منافع كبيرة للقرويين من خلال التعاونيات.

وتفيد سجلات الإدارة العامة للغابات أن التعاونيات والقرويين حصلوا على 175 تريليون ليرة تركية مقابل عملية حصد الأخشاب عام 2002. وإلى جانب هذا المبلغ دُفع مبلغ 19.5 تريليون للتعاون وللقرويين بموجب حقوقهم القانونية الأخرى.

واستناداً إلى معلومات تلك الإدارة كان نحو 000 287 عضو في 100 2 تعاونية قروية يعملون في عمليات حصد المنتجات الحرجية عام 2000. والمقدر أن نحو 60 في المائة من مجموع إنتاج الأخشاب نُفذ بواسطة التعاونيات في تلك الفترة.

المصدر: FOWECA country outlook paper, Turkey.

وفي آسيا الغربية هناك بلدان مثل قبرص ولبنان لديها تاريخ طويل من الملكية الخاصة للغابات والآجام. ففي قبرص تكون نسبة 38 في المائة من الغابات وأكثر من نسبة 76 في المائة من الآجام مملوكة ملكية خاصة؛ ولكن صغر حجم الحيازات والملكية الغيابية أدت إلى إهمال الإدارة. وفي كثير من الحالات تكون الغابات والآجام الخاصة واقعة داخل غابات حكومية وأصحابها غائبون. وأما في لبنان فالغابات الخاصة تتألف أساساً من غابات الصنوبر التي تُدار لإنتاج ثمار الصنوبر.

وهناك مجال حدث فيه تغير كبير في الملكية والإدارة وهو تجهيز الأخشاب والمنتجات الخشبية وتسويقها. ويعتمد اشتراك القطاع الخاص اعتماداً كبيراً على المناخ الاستثماري العام وعلى قضايا مثل الأسواق وأسعار المدخلات. ومع تحرير الاقتصادات وتشجيع اشتراك القطاع الخاص يتوقع أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تجهيز الأخشاب والمنتجات الخشبية وتسويقها في بعض بلدان الإقليم استناداً إلى تصور تنافسية تلك البلدان. ويبدو أن تركيا وإيران استفادتا من هذه الفرصة، وخصوصاً في إنتاج منتجات الألواح الخشبية والأثاث. ومن بعض المزايا التنافسية لتلك البلدان وجود أسواق كبيرة محلية وإقليمية، وتوافر العمال المهرة وغير المهرة وشبكات النقل الجيدة والقدرة على تعبئة الاستثمارات داخلياً.

وبالنظر إلى المستقبل لا يتوقع حدوث تغيرات رئيسية في اشتراك القطاع الخاص في إنتاج الأخشاب، حتى عند إدخال سياسات وتشريعات مشجعة. فسيظل انخفاض الإنتاجية الراجع إلى ظروف النمو الصعبة قيداً أساسياً. وحتى عندما تكون الملكية الخاصة مستقرة تماماً، كما في حالة قبرص، لا تكون هناك حوافز كافية للاستثمار في إنتاج الأخشاب بسبب صغر حجم الحيازات وارتفاع العائدات من الاستثمارات البديلة. وفيما يلي بعض المجالات التي يُحتمل أن يستمر اشتراك القطاع الخاص فيها في الإقليم:

- إدارة المناطق الترويحية في الغابات، وخصوصا تقديم عدة خدمات ترفيهية. والواقع أن النمو السريع في السياحة في الإقليم سيتطلب شراكات مناسبة بين القطاعين العام والخاص للاستفادة بالكامل من الاحتمالات الترويحية بما يضمن أن تكون هذه الترتيبات عاملاً على استدامة القيم البيئية والاجتماعية.
- إنتاج المنتجات الحرجية غير الخشبية ذات القيمة العالية وتجهيزها، فهذا مجال آخر فيه متسع لمزيد من اشتراك القطاعين الخاص والعام. وفي إقليم آسيا الغربية والوسطى كثرة من النباتات الطبية التي لديها قدرة كبيرة في الزراعة المنتظمة وإضافة القيمة.
- هناك مجال لزراعة الأشجار بواسطة القطاع الخاص في الزراعة المختلطة بالغابات وإن كان ذلك مجالاً محدوداً. وستنصب عمليات الغرس بدرجة كبيرة على غرس أشجار متعددة الاستخدامات ، ويكون ذلك أساساً لتقديم خدمات بيئية (مصدات رياح أو أحزمة خضراء) ولكن أيضاً لسد الاحتياجات المحلية (الحاجة إلى الأخشاب الصغيرة ومواد التسييج وحطب الوقود).وتشجيع مثل هذه الجهود سيتطلب إيجاد إطار سياسات وتشريعات ملائمة وتحسين المؤسسات.

الإطار 4-10
تركمانستان وجورجيا: نظامان اقتصاديان مختلفان

ظلت تركمانستان محافظة جداً في مجال الإصلاحات الاقتصادية. فقد توقفت الخصخصة فعلياً منذ منتصف التسعينات. ويبلغ استثمار الدولة نحو 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وهو يغطي أساساً قطاع النفط والمنسوجات وتجهيز الأغذية والنقل والتشييد. وأما قطاع الخدمات فقد خضع في أكثره للخصخصة وأصبح القطاع الخاص يسيطر على 90 في المائة من تجارة التجزئة. وعلى العكس من ذلك تبلغ حصة الدولة في الصناعة أكثر من 80 في المائة وتظل المنشآت المتوسطة والكبيرة في يد الدولة. وهذه المنشآت تخضع لخطط إلزامية من جانب الدولة. والسلع الأساسية مثل الماء والغاز الطبيعي تُقدم إما مجاناً أو بدعم كبير جداً. ومن شأن الرقابة الشديدة من جانب الحكومة على الاقتصاد ونقص الشفافية أن يقيدا الاستثمارات الخاصة بدرجة كبيرة.

وفي جورجيا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينفذان برامج التكييف الهيكلي منذ منتصف التسعينات. وكانت التدابير المطبقة تشمل الخصخصة، وتحرير الأسعار، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي وتجميد الأجور. وقد كانت هذه التدابير مؤلمة ولكنها ساعدت على التغلب على مشكلات التضخم والركود الاقتصادي. وكان تنظيم عمليات الخصخصة في أوائل التسعينات تنظيماً سيئاً وغير شفاف. وبعد عام 2003 أسرعت الحكومة الجديدة في الإصلاحات الاقتصادية وعملية إعادة الهيكلة. وشمل ذلك بيع بعض المنشآت الاستراتيجية التي كانت تُديرها الدولة، مثل منشآت التعدين ومصانع تشغيل المعادن، إلى جانب تبسيط قانون الضرائب واستبعاد البيروقراطية الزائدة.

المصدر: Osepashvili, 2005.

بروز دور منظمات المجتمع المدني. تتباين حالة تطور منظمات المجتمع المدني واشتراكها في القضايا المتعلقة بالغابات بين مختلف بلدان الإقليم وهي تعكس بصورة أساسية المناخ السياسي والاجتماعي العام. وفي كثير من البلدان توجد قواعد جامدة تحكم المنظمات غير الحكومية التي لا تستطيع في كثير من الحالات أن تعمل في استقلال. وفيما يلي بعض الوظائف الرئيسية التي تؤديها المنظمات غير الحكومية:

- إيجاد وعي عام بشؤون البيئة والقضايا الحرجية من خلال التعليم والدعاية وغير ذلك؛
- تنفيذ دراسات بحثية وغيرها من الدراسات في القضايا الحرجية؛
- أداء مهام إنمائية بالنيابة عن المنظمات الوطنية والدولية؛
- العمل كجماعات ضغط لإدخال تغيرات في السياسات والمؤسسات والبرامج والأنشطة.

وبصفة عامة يركز معظم المنظمات غير الحكومية على المهام الثلاث الأولى، وغالباً يكون ذلك بدعم من الحكومات والمنظمات الدولية. وتعتمد قدرة تلك المنظمات على إحداث تغيرات على المناخ السياسي العام وعلى الدعم الذي تحصل عليه من المجهور وعلى قدرتها الفنية والتنظيمية والمالية. وهناك بعض أمثلة على منظمات فعالة من منظمات المجتمع المدني ولكن بصفة عامة يحتاج الوضع بأكمله إلى تحسين (الإطار 4-11).

ونظراً لوجود اتجاه واسع نحو مزيد من الانفتاح السياسي وزيادة وعي الجمهور بالقضايا البيئية فإن المنظمات غير الحكومية يتوقع لها أن تؤدي دوراً متزايداً في معالجة القضايا المتصلة بالغابات وبالبيئة في الإقليم. ومما يُعزز دور المنظمات هذه تحسين الوصول إلى المعلومات بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن كثيراً من تلك المنظمات سيظل يعتمد على الدعم من الحكومات والمنظمات الدولية مع ما يعنيه ذلك من قيود على الحرية والاستدامة. ورغم ذلك فإن زيادة مبادرات المجتمع المدني ستؤدي إلى «تدويل» عدد من القضايا المحلية والوطنية.

النزاعات وانعدام الأمن. تتعرض آسيا الغربية والوسطى لنزاعات تنشأ في الغالب من التنافس على الموارد المهمة – وخصوصاً الطاقة والمياه – إلى جانب مناخ السياسات والمؤسسات الذي غالباً ما يفشل في التعرف على تطلعات الشعوب من مختلف الأصول العرقية والدينية واللغوية. وهناك مناطق عديدة أثرت فيها النزاعات تأثيراً خاصاً في الغابات والحراجة. فمثلا كان انعدام الأمن في بعض مقاطعات الغابات في أفغانستان مانعاً فعليا لأي عملية من عمليات الإدارة (انظر الإطار 4-12). وقيل إنه كان عاملاً مهما في المساهمة في عمليات قطع غير مشروعة وواسعة النطاق. وأدت المطالبات التنازعية بين أرمينيا وأذربيجان على مساحات شاسعة من الغابات وغيرها من الأراضي على حدود الدولتين إلى عدم إدارة تلك المناطق. كما أن جورجيا تواجه مشكلات مماثلة في بعض غاباتها. وبالمثل تعرضت للتدمير مساحات شاسعة كانت تنمو فيها الأشجار في العراق. وتؤثر النزاعات في الغابات والحراجة بالطرق التالية:

- تحويل الموارد الحكومية من الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك إدارة الغابات؛
- إضعاف المؤسسات وخلق ظروف مواتية لاستخراج الموارد مثل حطب الوقود بصورة غير مشروعة؛
- تثبيط الاستثمارات طويلة الأجل.

وتعتمد تحسينات إدارة الموارد الطبيعية على طريقة حل تلك النزاعات. وهناك شكوك كبيرة في هذا الخصوص، وخصوصاً بالنظر إلى تباين أشكال الحكم الديمقراطي ومجموعة كبيرة من العوامل الخارجية.

الإطار 4-11
حالة تطور المجتمع المدني في البلدان العربية

يواجه المجتمع المدني نفس المشكلات الذي يواجهها المجتمع السياسي في مواجهة السلطات التي تسعى إلى السيطرة على المنظمات المدنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة باتباع استراتيجية مزدوجة قوامها الاحتواء والقمع. وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من منظمات المجتمع المدني هو مجرد امتداد للأحزاب السياسية التي تستخدمها كواجهات تستطيع بواسطتها زيادة نفوذها السياسي على المستوى الشعبي. وهذا بدوره يقيد من مبادرات منظمات المجتمع المدني واستقلالها في العمل. وعلى ذلك لم تكن منظمات المجتمع المدني فاعلاً له أهمية في حل الأزمة السياسية القائمة، لأنها غرقت هي بدورها في تلك الدوامة.

المصدر: UNDP, 2005a.

التغيرات التكنولوجية

عند تقييم التصورات الإنمائية في الأجل الطويل يكون من المهم النظر في دور التغيرات التكنولوجية وكيف ستؤثر في الغابات والحراجة في الإقليم. فبالإضافة إلى التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا بد من النظر في بعض المجالات الرئيسية مثل جهود تعزيز الكفاءة في استخدام المياه والطاقة. فمعظم بلدان آسيا الوسطى انتفع بدرجة كبيرة من البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية في الاتحاد السوفياتي، وكانت جهود البحث والتطوير واقعة كلها في القطاع العام. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي تناقصت القدرة العلمية لتلك البلدان بدرجة كبيرة. فقلة الموارد، والاستمرار في اتباع أسلوب من القمة إلى القاعدة في البحث والتطوير، وفقدان العلميين الأكفاء بسبب الهجرة، كلها لا تزال تؤثر في القدرة العلمية والتكنولوجية الشاملة في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز.

وقد يكون لبلدان آسيا الغربية تاريخ مختلف ولكن تطور العلم والتكنولوجيا لا يختلف كثيراً بين تلك البلدان، إلا باستثناءات قليلة مثل إيران وتركيا. ويقدم الجدول 4-5 إشارة عامة إلى الوضع الشامل فيما يتعلق بالبارامترات التكنولوجية المهمة.

ولكن يُلاحظ أن بيانات عدد الباحثين في آسيا الوسطى والقوقاز ربما تنقصها بعض الدقة لأنها تعكس جزئياً الوضع قبل الاستقلال. وقد يكون الإنفاق على البحث والتطوير في الفترة 1997-2002 دليلاً أفضل على الوضع. فليس هناك بلد في هذا الإقليم يُنفق على البحث والتطوير بطريقة تقارب المستوى العالمي أو حتى تقارب مستوى البلدان النامية. أما عن استخدام الإنترنت فهناك بلدان كثيرة في آسيا الغربية لديها نسب أعلى بكثير من المتوسط العالمي. وإذا كان هذا المثال هو دليل تقريبي على تحسن الوصول إلى المعلومات فإنه يعكس أيضاً توافر دخل عالٍ قابل للإنفاق لدى السكان.

البحث والتطوير في قطاع الحراجة والقطاعات المتصلة به. لما كان معظم البلدان يُخصص نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي للبحث والتطوير فإن قدرتها على معالجة المشكلات الناشئة تظل قدرة مقيدة. وبإسناد أولوية منخفضة للحراجة وتوجيه الاهتمام إلى الحماية والصيانة فإن حصة الموارد المخصصة للبحوث الحرجية تكاد لا تُذكر وفيما يلي بعض القضايا الفنية الرئيسية التي لا بد من الاستمرار في تناولها في مجال الحراجة.

- تحسين تقنيات التحريج، وخصوصاً في البيئات الصعبة للغابة، بما في ذلك التربة ذات السمية العالية؛
- تعزيز الكفاءة في استخدام المياه في عمليات التحريج وإعادة التحريج وفي الغرس في المناطق الحضرية، وإدخال مزيد من التحسينات على استخدام مياه الصرف في الري؛
- تقنيات تجهيز المنتجات الحرجية غير الخشبية.

وهناك مجالات عديدة أخرى يمكن فيها إصلاح تكنولوجيا القطاع الحرجي. فالمتوقع من الاستشعار عن بُعد أن يُدخل تحسينات كبيرة لتسهيل رصد الغابات والأشجار في الوقت الحقيقي وتقييم التدهور والتصحر. كما أن التقنيات المحسنة لمكافحة التصحر، وخصوصاً تطبيقات التكنولوجيا البيولوجية لتمكين النباتات من مقاومة ندرة المياه وسمية التربة، ستكون مهمة بوجه

خاص في إقليم آسيا الغربية والوسطى بأكمله. ومن التطورات التكنولوجية الأخرى التي قد يكون لها تأثير مباشر إدخال تحسينات على اكتشاف الحرائق ومكافحة الآفات والأمراض وإدارتها. وقد يكون للتطورات في هذه المجالات تأثير مهم على أوضاع الحراجة ولكن ذلك يعتمد على إيجاد الظروف الضرورية لزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير والتغلب على عدد من العوائق عند اتباع التكنولوجيا الموجودة والناشئة.

الإطار 4-12
أفغانستان – عدم الاستقرار ومؤسسات ضعيفة

غابة قونار التي تقع في الشمال الشرقي على طول الحدود مع باكستان واحدة من الغابات الأخيرة المتبقية في أفغانستان. والمعتقد أن نصف مخزونات الغابات الصالحة للبقاء اقتنصتها مافيا الأخشاب وشحنتها إلى باكستان لتصديرها إلى بلدان الخليج وأوروبا. وقبل سقوط حكومة طالبان – التي كانت تسيطر إلى حد ما على أعمال إزالة الغابات في قونار وتستفيد من منتجاتها – كانت الحكومة تستطيع على الأقل أن تقيّد هذا الاستغلال.

وفي الوقت الحاضر لا تتوافر السلطة الكافية للحكومة المؤقتة لوقف قطع الأخشاب بدون أي رقابة لأن مرتكبي تلك الأفعال يتمتعون بحماية أمراء الحرب القبليين والسياسيين الذين يتحكمون في جزء كبير من ريف أفغانستان. وكان من الجهود التي بذلتها الحكومة الجديدة في مارس/آذار 2005 إنشاء الفرقة الخضراء المؤلفة من 30 من حراس الغابات المسلحين والمدربين، بهدف حماية غابات أفغانستان من تهريب الأخشاب. وهؤلاء الحراس يتبعون وزارة الداخلية، التي تتوقع زيادة عددهم إلى 2000 بنهاية عام 2006. وتحيط الشكوك بفاعلية تلك الجهود لأن البعض يقول إن فساد الشرطة وكبار الموظفين المحليين سيجعل هذه الجهود عديمة الفائدة. وقد لاحظ آخرون أن الحكومة ليست لديها لا الميزانية ولا المعدات اللازمة لتلك الفرقة.

المصدر: Nasrat and Babak, 2005; Wafa, 2002.

البيئة الخارجية

هناك عامل مهم سيؤثر على البيئة الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في آسيا الغربية والوسطى وبالتالي يؤثر بصفة غير مباشرة على الغابات والحراجة هو الوضع الاقتصادي والسياسي الإقليمي والعالمي، وخصوصاً سرعة العولمة والتغيرات في الجيوبولتيك العالمي. والإقليم بأكمله، وخصوصاً البلدان الغنية بالوقود الأحفوري، يخضع لضغوط مختلفة تنشأ من التنافس الحاد للحصول على موارد الطاقة. والعولمة بُعد آخر في البيئة الخارجية التي تؤثر في الجغرافيا الاقتصادية العالمية وقد أدت إلى ظهور عدد من الفاعلين الجُدد على الساحة العالمية وما يترتب على ذلك من تغيرات في التجارة والاستثمارات.

العولمة

زادت سرعة العولمة بدرجة كبيرة في العقدين الأخيرين مما زاد من سرعة تنقل رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات والمنتجات عبر الحدود الوطنية. وأصبحت البلدان مترابطة الآن أكثر مما كانت من

قبل، وما يحدث في أي بلد يؤثر بدرجة كبيرة في بلدان أخرى حتى وإن لم يكن هناك تقارب جغرافي. وتنبع أهمية الإقليم في عملية العولمة من مخزوناته الضخمة من النفط والغاز الطبيعي. والمتوقع أن تستمر خطى الاستثمار في النفط وقطاعات البنية الأساسية المتصلة به وقد برزت بعض بلدان الإقليم باعتبارها مراكز إقليمية وعالمية للتجارة. فهل ستعود منافع هذه التطورات على الجميع أم أن العولمة ستكون عملية لا ينتفع منها إلا القلة، هذا موضع قلق رئيسي.

ومن العناصر المهمة في عملية العولمة التعاون الاقتصادي العالمي والإقليمي واتفاقات التجارة. فهناك أحد عشر بلداً أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهناك عشرة بلدان أخرى لها صفة مراقب، ومنها بعض بلدان مثل المملكة العربية السعودية ستصبح عضواً كامل العضوية بعد قليل. وفي الوقت الحاضر تكون الجمهورية العربية السورية وتركمانستان هما البلدان الوحيدان اللذان ليسا أعضاء في منظمة التجارة العالمية أو يرتبطان بها بصفة مراقب. ومن شأن مفاوضات التجارة، وخصوصاً ما يتعلق بالإعانات الزراعية، أن تحدث تأثيراً كبيراً على استخدامات الأراضي في الإقليم. وإذا كان استبعاد الإعانات الزراعية في أوروبا سيفتح الأسواق فإن بلداناً قليلة فقط وعدداً قليلاً فحسب من المنتجات هي التي ستستطيع أن تستفيد من ذلك.

وهناك تطوران جاريان، أحدهما خارجي والآخر داخلي، سيكون لهما أهمية خاصة في زيادة اندماج بلدان آسيا الغربية والوسطى مع بقية العالم:

- نجاح عولمة اقتصادات ناشئة مثل الصين والهند سيزيد من المنافسة في الأسواق العالمية. وتتجسد في السوق العالمية زيادة الضغوط التنافسية، ويعتمد النجاح في مثل هذه البيئة على استثمارات كبيرة في رأس المال البشري وإيجاد مناخ ملائم للاستثمار.
- أما الضغط الداخلي فيأتي من الديموغرافيا. فمعظم بلدان آسيا الغربية بدأ مرحلة دخل فيها جيل فترة الانتقال الديموغرافية إلى ميدان القوى العاملة ولا بد من خلق فرص عمل لهم. ومن المحال تقريباً تصور إمكان توليد فرص عمل بصورة مستدامة بدون النجاح في عملية العولمة والتكامل الاقتصادي عبر الحدود.

القضايا البيئية العالمية والإقليمية

هناك عامل مهم آخر يؤثر في الغابات والحراجة هو تزايد القلق من تدهور البيئة، والاستجابات العالمية والإقليمية لتلك المشكلات. وفي فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ظهرت سلسلة من المبادرات الدولية لصون التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر والتخفيف من آثار تغير المناخ. وقد صدق معظم بلدان آسيا الغربية والوسطى (باستثناء العراق) على اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التراث العالمي. كما أن بعض البلدان صدق على بروتوكول كيوتو وعلى اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع البرية الحيوانية والنباتية المعرضة للإنقراض واتفاقية رامسار. وجميع هذه الاتفاقيات والبروتوكولات تُلزم البلدان بالعمل في مجالات معينة تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قطاع الغابات (انظر الإطار 4-13).

الجدول 4-5
مؤشرات التجديد ومدى انتشارها

البلد	متوسط عدد العاملين في البحث والتطوير 1990-2003 *(لكل مليون شخص)*	متوسط الإنفاق على البحث والتطوير 1997-2002 *(نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)*	مستخدمو الإنترنت 2003 *(من كل 1 000 شخص)*
آسيا الوسطى والقوقاز			
جورجيا	2 317	0.3	24
أرمينيا	1 606		
أذربيجان	1 248	0.3	
كازاخستان	744	0.3	
قيرغيزستان	413	0.2	38
طاجيكستان			1
أوزبكستان			19
آسيا الغربية			
الأردن	1 977		
قبرص	569	0.3	337
إيران	484		
تركيا	345		85
الكويت	73	0.7	228
الجمهورية العربية السورية	29	0.2	35
الإمارات العربية المتحدة		0.2	275
البحرين			216
لبنان			143
المملكة العربية السعودية			67
المتوسط العالمي	**1 146**	**2.5**	**120**
متوسط البلدان النامية	**400**	**0.9**	**53**

المصدر: UNDP, 2005a, 2005b.

الإطار 4-13
استراتيجية عموم أوروبا للبيولوجيا والنطاق الطبيعي

اعتمد هذه الاستراتيجية المؤتمر الوزاري الثالث المعنون «البيئة من أجل أوروبا» عام 1995 بهدف إيجاد أسلوب مبتكر وتفاعلي لوقف تدهور تنوع المنظر الطبيعي في أوروبا وتغيير هذا الاتجاه. وجميع البلدان الثمانية التي تشملها الدراسة الحالية والتي تقع في آسيا الوسطى والقوقاز وقّعت على هذه الاستراتيجية. ومن بين المبادرات المنصوص عليها في الاستراتيجية تقديم الدعم لإعداد استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي، وإقامة شبكة عموم أوروبا الإيكولوجية، وإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي وتنوع المنظر الطبيعي في جميع القطاعات، ورفع الوعي، والعمل على حماية الأنواع المهددة بالانقراض.

المصدر: EFI, 2005

وبعد التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي وضع معظم البلدان خطط عمل بيئية أو استراتيجية وخطط عمل بشأن التنوع البيولوجي. ورغم أن الأولويات قد تختلف بين البلدان فإن معظم هذه البرامج والخطط يتبنى إطاراً مشتركاً مع التأكيد بدرجة كبيرة على خلق الوعي

وتقييم حالة التنوع البيولوجي وبذل جهود لتحسين قدرة المؤسسات. وكثيراً ما تستند هذه المبادرات إلى دعم مالي وفني خارجي وهذا يثير التساؤل عن إمكان استدامتها، خصوصاً بالنظر إلى قيود الموارد الداخلية.

وكانت أساليب تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مماثلة لما حدث بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي. فقد وضعت خطة عمل استراتيجية إقليمية لمكافحة التصحر في آسيا الغربية ضمن إطار تلك الاتفاقية. وهناك عدد من المبادرات تحت الإقليمية تتركز على التعاون العام أو تعالج مشكلات مشتركة بين أكثر من بلد. وقد وضعت بلدان آسيا الوسطى برنامج دون إقليمي لمكافحة التصحر (UNCCD, 2003). وهناك مبادرتان دون إقليميتين لهما أهمية في مكافحة التصحر هما برنامج بحر أرال وبرنامج بيئة بحر قزوين، وكلتاهما تؤكد العمل التعاوني لمواجهة قضايا التصحر.

الاتجاهات العالمية في إنتاج الأخشاب والمنتجات الخشبية

مع تقدم العولمة وتخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية بدرجة كبيرة سيتأثر قطاع الحراجة في الإقليم بالاتجاهات العالمية في الإنتاج والتجارة. وستكون المزايا التنافسية أهم من المزايا الطبيعية. ففي العقود الأربعة الأخيرة زاد إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية في العالم بنحو 60 في المائة فوصل إلى مستواه الحالي نحو 1.6 مليار م^3 (Whiteman, 2005)، وإن كان الآن أقل من الذروة التي بلغها في التسعينات. يُضاف إلى ذلك أن أهم تغير هو التحول في التوزيع الإقليمي للإنتاج حيث أخذ عدد من بلدان الجنوب يرفع من إنتاجه بدرجة كبيرة. وفي السنوات الأخيرة أصبحت أوروبا الشرقية مورداً هاماً للأخشاب والمنتجات الخشبية. كما أن الصين أصبحت واحداً من أكبر المنتجين والمصدرين للخشب الرقائقي والأثاث. وبالمثل يسير الاتحاد الروسي في طريقه إلى الانتعاش من تدهور غاباته وصناعاته الحرجية وقد يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً في إمدادات الخشب العالمية وفي أسعاره.

وبسبب انخفاض الإنتاجية لن تتوافر مزايا تنافسية في إنتاج الأخشاب إلا لعدد قليل جداً من بلدان آسيا الغربية والوسطى. ومع تخفيض الحواجز التجارية، وباستثناء حدوث زيادة كبيرة في تكاليف النقل، فإن عرض الأخشاب لن يكون مشكلة رئيسية. ومع تزايد الاستثمارات في البحث والتطوير ستتناقص تكاليف إنتاج الأخشاب من الاستزراعات. كما أن التكنولوجيات المحسنة، بما في ذلك استخدام الورق المستعمل، ستقلل من الحاجة إلى مدخلات خام. وجميع هذه التطورات العالمية سيكون لها تأثير على بلدان الإقليم وربما تدل على أن إدارة الغابات لمواجهة الطلب المحلي على الأخشاب والمنتجات الخشبية لن تحقق فاعلية التكاليف لتلك البلدان.

التغير الجيوبولتيكي

لما كان الإقليم لديه نحو ثلثي الاحتياطي المعروف من النفط ونصف الاحتياطي المعروف من الغاز الطبيعي فإنه سيبقى في موقع مركزي في الجيوبولتيك العالمي. ولا شك أن الطلب المتزايد

بسرعة على الطاقة سيكون له تأثير هائل على الجيوبولتيك في آسيا الوسطى والغربية وبالتالي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مختلف البلدان. وتستطيع البلدان التي لديها ما يلزم من التناسق والقوة الداخلية (وهو ما يعتمد بدرجة كبيرة على الحكم المنفتح والشفاف وعلى التوسع في توزيع منافع النمو الاقتصادي) أن تنتفع من البيئة التنافسية وأن تحسن بدرجة كبيرة من مناخها الاجتماعي والاقتصادي. وإذا كان الوضع الجيوبولتيكي أساسياً في فهم الآفاق بعيدة المدى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن هناك جوانب كثيرة لا يمكن التنبؤ بها.

موجز المحركات الأساسية للتغير

ستتأثر الغابات والحراجة في إقليم آسيا الغربية والوسطى بعدد من العوامل الداخلية والخارجية. فالتغيرات الديموغرافية ونمو الدخل وتوزيعه، وبيئة السياسات والمؤسسات ستكون هي القوى المحركة الرئيسية. وهناك جوانب أخرى، مثل التغيرات البيئية واستنباط تكنولوجيا والعمل بها، سيكون لها تأثير أيضاً. وهذه العوامل مجتمعة ستؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على استخدامات الأراضي بصفة عامة وعلى مساحة الأراضي المغطاة بالغابات والآجام، وعلى الطلب على المنتجات الحرجية والخدمات البيئية. والمحتمل أن تشهد معظم الاقتصادات عمليات تنويع، بما يرفع من حصة قطاعي الصناعة والخدمات في حين تتناقص أهمية الزراعة وما يتصل بها من أنشطة.

ومن المحتمل أن يتزايد الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية والخدمات البيئية بدرجة كبيرة. والمحقق أن قطاع التشييد ينمو بسرعة في كثير من البلدان مع استثمار عائدات النفط والغاز في تطوير البنية الأساسية وفي تلبية احتياجات إسكان البالغين الذين تتزايد أعدادهم. وفي الوقت نفسه سيكون هناك طلب أيضاً على تقديم الخدمات البيئية، وخصوصاً الخدمات الترويحية. ويرجع ذلك أساساً إلى توقع نمو السياحة الدولية واتجاه بعض الاقتصادات للاستثمار في تنويع قاعدتها الاقتصادية.

وستتأثر البيئة الداخلية الاجتماعية والسياسية وبيئة المؤسسات بدرجة كبيرة بالبيئة الخارجية العالمية والإقليمية. وتقع آسيا الغربية والوسطى في موقع مركزي في الجيوبوليتيك العالمي، وذلك أساساً لأنها أهم مصدر لتوريد الطاقة لبقية العالم. وقد كان التنافس على الحصول على النفط والغاز عاملاً محدداً مهماً في التنمية في الإقليم.

وبالنظر إلى الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والاختلافات في المؤسسات بين البلدان والتفاعل المعقد بين مختلف القوى المحركة يمكن توقع مجموعة واسعة من أوضاع الحراجة في الإقليم. وقد يكون من الصعب شرح جميع الأوضاع الممكنة (إذ يجب معالجتها على مستوى إفضاض أكبر) ولكن أمكن التعرف على عدد من الاتجاهات الواسعة التي قد تسير فيها جهود التنمية. ويتطلب ذلك أساساً التعرف على التصورات الممكنة وتقييم انعكاساتها على الغابات والحراجة.

M. UEMOTO

تحسين جذور الأشجار، كازاخستان